التغلغل الفرنسي في جبل لبنان في القرن التاسع عشر

د. ماجد حمدان الموسوي معن عبد القادر نعمة
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية

المقدمة

يعد موضوع التغلغل الفرنسي في جبل لبنان خلال القرن التاسع عشر من المواضيع المهمة التي تستحق الدراسة كونها تبحث في منطقة طالما تكالبت عليها الدول الاستعمارية لاسيما فرنسا التي اتخذت وسائل عديدة للتغلغل في تلك المنطقة اهمها الجانب الديني والاقتصادي ثم السياسي وقد وجدت فرنسا ارضاً خصبة في دخولها لجبل لبنان اذ سهلت لها الطائفة المارونية الكثير من الصعوبات كون الطرفين هم من المسيحيين الكاثوليك ووجد الموارنة انفسهم في احضان فرنسا وملوكها نتيجة الحماية التي وفروها للطائفة المارونية .

قسم البحث الى مقدمة واربعة مباحث وخاتمة. تناول المبحث الاول الاطماع الفرنسية في جبل لبنان حتى نهاية القرن الثامن عشر في حين درس المبحث الثاني : السياسة الفرنسية تجاه جبل لبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر. اما المبحث الثالث فقد سلط الضوء على الحروب الاهلية في جبل لبنان والتدخل الفرنسي 1845- 1860. واخيراً تطرق المبحث الرابع الى التغلغل الفرنسي في جبل لبنان 1861-1914 من حيث فرنسا وقيام متصرفية جبل لبنان 1861-1914 و التغلغل الاقتصادي الفرنسي في متصرفية جبل لبنان 1861-1914 في مجالات الصناعة والتجارة.

المبحث الاول : الاطماع الفرنسية في جبل لبنان حتى نهاية القرن الثامن عشر

يرجع تاريخ إرتباط جبل لبنان بفرنسا الى أيام الحروب الصليبية التي كان الافرنج يشكلون النسبة الاكبر من جيوش الصليبيين الذين إنضم الموارنة[1] اليهم وبذلك يمكن القول أن تلك الحروب كانت المنطلق الاول لتغلغل فرنسا وإعلان حمايتها على الطائفة المارونية في جبل لبنان ساعدها التقارب الديني بين الفرنسيين الكاثوليك والموارنة[2]، وقد تعزز ذلك الارتباط بعد قيام ملك فرنسا لويس التاسع (1214-1270)(1226-1270) بالحملة الصليبية السابعة عام 1248م للإستيلاء على بيت المقدس الذي بمجرد وصوله الى جزيرة قبرص إنضم الى جيشه نحو خمسة آلاف مقاتل ماروني من المقيمين فيها[3]، ليتوجه بعدها الى مصر لقتال حكامها الأيوبيين الذين

استطاعوا هزيمته وأسره في معركة المنصورة عام 1250م وبعد إطلاق سراحه لدفعه الفدية استقر في عكا لمدة أربع سنوات بين 1250–1254م وأثناء إقامته فيها ومنذ اللحظات الاولى إلتحق به نحو خمسة وعشرين ألف ماروني محملين بالهدايا والمساعدات لجيشه بأمر بطريركهم **سمعان الرابع** (1245–1277)م وقيل أنهم كانوا بقيادته وهو بنفسه من إلتقى بملك فرنسا في عكا[4]، وعلى إثر ذلك أصدر الاخير مرسوماً ملكياً في الحادي والعشرين من أيار عام 1250م تضمن شكره الكبير للموارنة وفي مقدمتهم البطريرك للهدايا والمساعدات التي قدموها له ولجيشه ومؤكداً لهم فيه أن الطائفة المارونية هي جزء من الأُمة الفرنسية ويجب أن يتمتع الموارنة بالحماية نفسها التي يتمتع بها الفرنسيون من جانب حكومة فرنسا وملكها، كما وشكرهم فيه على تمسكهم بالدين المسيحي والمذهب الكاثوليكي واحترامهم وطاعتهم للباباوات في روما وحثهم على المحافظة على هذه الطاعة، وأكد لهم بأنه وجميع ملوك فرنسا من بعده سيتولون حمايتهم[5]. وقد بقي هذا المرسوم حبراً على ورق طوال عهد حكم المماليك بعد إنقطاع تام وإبتعاد كلي بين فرنسا والموارنة استمر حتى توقيع ملك فرنسا **فرانسوا الأول** (1515–1547) معاهدة عام1535 مع السلطان العثماني سليمان القانوني التي سميت بمعاهدة الإمتيازات فكانت المنطلق الذي دخلت فرنسا عن طريقه إلى الولايات العربية الخاضعة للدولة العثمانية وفتح أبواب التجارة على مصراعيها أمام فرنسا[6]، فنشطت على إثر ذلك التجارة الفرنسية مما أدى الى اتساع النفوذ الفرنسي في الشرق لاسيما في المقاطعات اللبنانية وسهل للفرنسيين على إقامة علاقات عامة مع نصارى بلاد الشام لاسيما الطوائف الكاثوليكية والموارنة منهم بالذات، ولما كان الموارنة مشتهرين بزراعة التوت وتربية دودة القز وإنتاج الحرير لذلك عملت فرنسا جاهدة على استغلال الموارنة لاحتكار هذه التجارة مما أدى الى ارتباط الموارنة بفرنسا اقتصادياً الى جانب ارتباطها دينياً وثقافياً، فأسست فرنسا القنصليات في بلاد الشام لتكون مسؤولة على تنفيذ سياستها في هذه المناطق ففي عام 1616 أصبحت صيدا لأول مرة مركزاً لقنصلية فرنسية تشمل صلاحياتها بيروت وصور وعكا وحيفا ويافا فضلاً عن صيدا ، وقد حصل الفرنسيون من تجار ودبلوماسيين ومبشرين على دعم الأمير فخر الدين المعني الثاني الذي قدم لهم التسهيلات كافة [7]. وفي محاولة منهم للاعتماد على رجال لهم وزن ثقافي لدى الموارنة اهتم ملوك فرنسا بالعلماء الموارنة لاسيما خريجي المدرسة المارونية بروما، ففي عام1614عين ملك فرنسا **لويس الثالث عشر** (1601–1643)(1610–1643) [8]، أحد أبرز خريجي هذه المدرسة وهو جبرائيل الصهيوني الأهدني (1577–1648)أستاذاً للغات السامية في الكلية الملكية الفرنسية في باريس وعينه في الوقت نفسه مترجماً له للغتين العربية والسريانية[9]. كما اعتمد ملوك فرنسا في تنفيذ سياستهم في جبل لبنان على إرسال البعثات التبشيرية فكان أقدمها البعثة الكبوشية[10]، التي وصلت الى سوريا عام1625 وإستقرت في طرابلس عام1629[11].

وإمتداداً لما بدأ به لويس التاسع من قبل أصدر ملك فرنسا لويس الرابع عشر (1638-1715)(1643-1715) [12]، في الثامن والعشرين من نيسان عام 1649 مرسوم الحماية الى البطريرك الماروني يوحنا الصفراوي (1648-1656) ولأتباعه الموارنة [13]. ولم يقف ملك فرنسا عند هذا الحد بل عين في عام 1655 الشيخ أبا نوفل نادر الخازن نائب قنصل فرنسا في بيروت لما قام به من خدمات للفرنسيين وحماية الإرساليات التبشيرية التي أرسلتها فرنسا الى جبل لبنان لاسيما في كسروان.إلا أن طموح الشيخ الخازني كان أكبر من ذلك المنصب فقد بدأ يفكر بمنصب القنصل ولتسهيل حصوله عليه بعث برسالة الى البابا الاسكندر السابع طلب منه التوسط لدى ملك فرنسا لتعيينه قنصلاً لفرنسا في صيدا[14]، وبناءً على رغبة البابا أصدر لويس الرابع عشر في أذار 1659 مرسوماً ملكياً تقرر بموجبه أن يكون الشيخ أبو نوفل الخازن قنصلاً لدولة فرنسا في بيروت بعد نقل مقر القنصلية اليها وقد أقر السلطان العثماني محمد الرابع(1642-1687) (1648-1687) الشيخ في منصبه بعد أن أصدر فرماناً سلطانياً بحقه، وفي عام 1662 منح ملك فرنسا الشيخ ابا نوفل الخازن الجنسية الفرنسية ولقبه كونت وكان كثيراً ما يخاطبه بـ"**أمير الموارنة الفارس الروماني الكونت بلاتين مستشار الملك وقنصل جلالته المسيحي الورع**"[15]، وقد أستمر أولاد واحفاد ابي نوفل الخازن في مناصبهم قناصل لفرنسا في بيروت فبعد وفاة ابي نوفل الخازن في أب 1679 تولى أبنه ابو قانصوه فياض الخازن منصب قنصل فرنسا في بيروت بأمر من ملك فرنسا ليبقى في منصبه حتى وفاته عام 1691 ليخلفه إبنه حصن الخازن بموجب مرسوم أصدره ملك فرنسا في الثاني عشر من حزيران عام 1697، الذي إستمر في منصبه حتى عام 1758 ليتنحى عنه بعد رفض الحكومة العثمانية تولي أحد رعاياها منصب القنصل لأي دولة أجنبية، وقد تابع لويس الرابع عشر إهتمامه بالموارنة فلم يكتفِ بمرسوم الحماية الذي أصدره سابقاً بل أصدر في عام 1697 تعليماته الى قناصله وسفرائه كافة في الدولة العثمانية لاسيما في بلاد الشام ليفتحوا أبوابهم لمساعدة الموارنة ليكونوا عوناً لسائر الكاثوليك في المشرق، وجدد حمايته عام1701 وذلك بأرساله مرسوم الحماية للبطريرك الماروني أسطفان الدويهي[16].

بعد وفاة الملك لويس الرابع عشر وتولي لويس الخامس عشر (1715-1774) عرش فرنسا بعث آل الخازن والبطريرك رسائل الولاء للملك الجديد الذي تأخر في إعلان حمايته للموارنة، إلا أنه وبعد أن أرسل اليه السيد يوسف سمعان السمعاني مبعوث البابا الى الموارنة عام 1736يطلب منه ويستنجد به لأعلان حمايته للموارنة الأمر الذي جعل لويس الخامس عشر في الثاني عشر من أب 1737 يجدد مرسوم الحماية الذي منحه سلفه لويس الرابع عشر للموارنة[17]، ولم يكتفِ لويس الخامس عشر بذلك بل أصدر في الخامس من أذار عام 1749 مرسوماً ملكياً

أكد فيه لقناصله على عدم التفرقة بين رجال الدين الموارنة والمرسلين الفرنساويين المقيمين في الشرق وأن يبذلوا جهدهم في تقديم الخدمة لهم[18].

في عهد الملك لويس السادس عشر (1774–1792) وتحديداً في عام1787عادت فرنسا لتعين أحد الشخصيات المارونية المرموقة قنصلاً لها في بيروت وذلك بطلب من البطريرك الماروني يوسف إسطفان وأمير جبل لبنان الأمير يوسف اللذين أرسلا وفداً الى باريس لطلب تعيين الشيخ غندور سعد الخوري قنصلاً لفرنسا وإستجابة لطلبهما عين في الخامس والعشرين من آب عام 1787 الشيخ غندور سعد الخوري قنصلاً لفرنسا الذي استمر في منصبه حتى قيام الثورة الفرنسية[19].

كان لجبل لبنان مواقف متباينة مع نابليون بونابرت أثناء حملته على بلاد الشام عام 1799 فقد تباينت مواقف سكانه تبعاً لتباين القوى السياسية المسيطرة عليه حتى أنه يسجل بعض الاختلاف في مواقف النصارى لا سيما الموارنة فالبطريرك الماروني يوسف التيان أعرب عن تأييد كنيسته لنابليون بإيعازه إلى أبناء طائفته الموارنة للتطوع في الجيش الفرنسي ودعوته الشيخ يوسف حبيش زعيم آل حبيش الموارنة لقيادة المتطوعين إلى ساحات القتال وإرساله المؤن والذخائر إلى الجيش الفرنسي، في حين كان العديد من رجال الدين الموارنة يصورون نابليون ورجال الثورة الفرنسية بأبشع الصور مما جعل قسماً من الموارنة ينفرون من الفرنسيين وقائدهم، عندها تراجع البطريرك عن موقفه المؤيد لنابليون وفي الوقت نفسه أظهر تأييده للفرنسيين دون قائدهم بقوله " **أني سأرسل اليك وفداً لأجل أخواننا الفرنسيين لا لأجلك أنت الذي يضطهد الكنيسة الكاثوليكية"، وقد أجابه نابليون " وأنا أيضاً كاثوليكي روماني وسترون الكنيسة منتصرة بي وممتدة في أصقاع بعيدة"**[20].

أما بشير الثاني[21] فقد تجاهل الرسائل التي بعثها اليه الجزار بتقديم المساعدة له والقتال الى جانبه معتذراً بجوابه "**أن البلاد ليست بيده وأن الرعايا خارجون عن حكمه**"، كما أن بشيراً في الوقت نفسه لم يرد على رسائل نابليون بونابرت التي دعاه فيها إلى الانضمام الى الجيش الفرنسي، على الرغم من الهدايا التي أرسلها نابليون له محاولاً إغراءه و كسبه الى جانبه، مما جعل الجزار يفرح بعد وصول هذه الاخبار اليه ويطالب بشير الثاني مرة أُخرى بمساعدته عسكرياً الطلب الذي رفضه الأخير مرة ثانية ، وفضلاً عن موقف المتفرج الذي وقفه الأمير بشير من الجزار ونابليون وذلك انتظاراً منه لما ستؤول اليه الحرب فإن سياسته تجاه هذه الأحداث اتسمت باللامبالاة وغض البصر عن الكثير من الأُمور، إذ لم يحاسب موارنة المقاطعات الشمالية لبيعهم الخمور والجوز واللوز والتين الناشف والزبيب للجيش الفرنسي. إلى جانب سماحه لأهالي كسروان من الموارنة

بإرسال قوافل التموين للمعسكر الفرنسي المُحاصر لقلعة عكا رغم أنها لم يحالفها الحظ في الوصول الى هدفها لتعرضها للهجوم من قبل الدروز بقيادة آل عماد[22].

المبحث الثاني : السياسة الفرنسية تجاه جبل لبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر

بعد فشل الحملة الفرنسية وخروجها مهزومة من مصر وفي محاولة من نابليون للتقرب من المسيحيين في الشرق ولإدراكه بأهميتهم لاسيما رعايا الدولة العثمانية الكاثوليك ومنهم الموارنة، توسط نابليون بونابرت لدى السلطان العثماني سليم الثالث لإصدار فرمان سلطاني الذي تم الإعلان عنه في كانون الثاني عام 1806 تضمن تعليمات لكافة ولاته والأُمراء في الدولة العثمانية بحماية المسيحيين وحفظ أموالهم وأملاكهم وعدم التعرض اليهم كما أكد فيه على معاقبة كل من يخالف أوامره، وعدم التعرض للمسيحيين الخاضعين للدولة العثمانية كافة[23]. بعدها وللمدة من (1806–1831) لم تتدخل فرنسا في لبنان ولم تجد الحكومات الفرنسية أي فرصة في ذلك[24]،

بعد سيطرة المصريين على بلاد الشام اتجهت السياسة الفرنسية منذ عام 1831 الى دعم محمد علي وتماشياً مع هذا الموقف أخذ الموارنة بدعم المصريين وحليفهم بشير الشهابي الثاني، إلا أن الموارنة ونتيجة لسياسة محمد علي وابنه إبراهيم باشا تجاههم في عملية جمع السلاح منهم بالقوة، وقفوا في عام 1840 ضد الجيش المصري وأميرهم بشير الثاني باستثناء الكنيسة المارونية المتمثلة بالبطريرك التي استمرت في دعمها لمحمد علي وحكومته في بلاد الشام تأييداً للسياسة الفرنسية، وقد بعثت الحكومة الفرنسية أثناء ثورة سكان جبل لبنان في ربيع عام1840 عدة رسائل الى البطريرك الماروني والأمير بشير الثاني أكدت لهم فيها أنها مستمرة في حماية الموارنة والدفاع عنهم والمطالبة بحقوقهم وفي الوقت نفسه أبدت عدم رضاها عن أعمال الشغب التي يقوم بها بعض الموارنة ضد حكومة محمد علي، واستمرت تلك السياسة حتى أواخر عام 1840 لتتمكن بريطانيا والدولة العثمانية من إبعاد البطريرك الماروني عن فرنسا ومحمد علي وحليفهم بشير الثاني، الأمر الذي أدى الى تراجع النفوذ الفرنسي الذي ازداد تدهوراً بعد نجاح بريطانيا والدولة العثمانية في إخراج محمد علي من بلاد الشام. ومع ذلك استطاعت فرنسا أن تُعيد نفوذها ثانيةً الى المنطقة بعد تقديمها في عام1841 مساعدات ومعونات مالية وعينية الى الموارنة بلغت عشرين ألف ليرة ذهبية، مؤكدة لهم بواسطة قنصليتها في بيروت أنها ستعمل جاهدة من أجل تطوير الوجود الماروني في الجبل واستعدادها لإعطائهم ضمانة للمستقبل.

إتجهت السياسة الفرنسية متمثلة بالقنصل الفرنسي الجديد في بيروت المسيو ميلويز (1841–1844) وبعد أن تمكنت بريطانيا من إزاحة بشير الثاني والمجيء ببشير الثالث الى العمل على إفشال السياسة البريطانية، إذ عمد هذا القنصل الى توثيق علاقته مع القادة الموارنة والدروز

على حدٍ سواء وتأليبهم ضد الأمير بشير الثالث على الرغم من كونه مارونياً لإعتباره أنه يمثل السياسة البريطانية في هذه المنطقة التي تعدها فرنسا مركز نفوذها، حتى أن القنصل الفرنسي وبعد تأزم العلاقة بين بشير الثالث والدروز عمد الى دعم الأخيرين ضد الأمير وأفشل الخطة التي إتفق على تطبيقها قنصل بريطانيا العام في سوريا مع بشير الثالث بالفتك بزعماء الدروز ومن يدعمهم من آل الخازن وآل حبيش الموارنة بعد دعوتهم للاجتماع بهم في آذار 1841 حيث أشار عليهم بعدم تلبية دعوة الأمير بعد أن كشف لهم الخطة البريطانية، الأمر الذي أدى الى تدهور الوضع السياسي والأمني الى أن تم إسقاطه على الرغم من وقوف الموارنة الى جانبه، وبذلك يمكن القول أن الفرنسيين كانوا يُقدمون مصالحهم السياسية وتدعيم نفوذهم على الرغم من معارضتها لرغبات الطائفة المارونية . وبعد فشلها في تنصيب حاكم يمثل سياستها كما كان الشهابيون من قبل على إثر تعيين عمر باشا النمساوي حاكماً على جبل لبنان أخذت الحكومة الفرنسية وقنصليتها في بيروت تشيعان، أن استمرار الحاكم الجديد في منصبه سوف يُعقد الأمور ويزيد من سفك الدماء[25]، ولكونه مسلماً يمثل السياسة العثمانية فقد قامت الحكومة الفرنسية بإعادة المطالبة بالأمير بشير الثاني بالتنسيق مع البطريرك الماروني يوسف حبيش والموالين لبشير الثاني الذين كانوا يقفون ضد أي سلطة جديدة في جبل لبنان عاملين على كسب الأهالي الى جانب حاكمهم السابق والعمل على إرهاق المسؤولين بهدف إعادة بشير الثاني أو أحد أبنائه الى الحكم، كما قامت القنصلية الفرنسية في بيروت بالتوسط بين الدروز والموارنة للتنسيق ضد عمر باشا النمساوي للقيام بعمل عسكري مشترك، إذ اعتبرت أن وجود الموارنة في جبل لبنان حاجة ضرورية للدروز وبالمقابل أن وجود الدروز ضروري لأمن المورانة. وألح القنصل الفرنسي المسيو ميلويز على القادة الموارنة بوجوب الإتحاد مع الدروز والعمل على إزاحة عمر باشا عن سدة الحكم وهو ما رفضه البطريرك الماروني يوسف حبيش، وبعد فشل القنصلية في توحيد مواقف الطائفتين المارونية والدرزية لإسقاط عمر باشا، أرسلت الحكومة الفرنسية تعليماتها الى سفارتها في إسطنبول لقيادة حملة قوية لإقناع باقي سفراء الدول الاوربية بالسعي لإعادة الأُسرة الشهابية الى الحكم، لكنها فشلت في مسعاها[26].

عندها دخلت فرنسا في مفاوضات مع الدولة العثمانية وبريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا لأختيار نظام بديل عن الحكم العثماني المباشر إنتهت بتقسيم جبل لبنان الى قائمقاميتين واحدة للموارنة حلفاء فرنسا والأُخرى للدروز أصدقاء بريطانيا، الذي قبلته فرنسا على كره بعد أن جوبهت سياستها القائمة على إعادة الأُمراء الشهابيين الى الحكم برفض من قبل الحكومتين البريطانية والعثمانية فوافقت على تعيين حاكمين مستقلين عن بعضهما في الجبل الأول مسيحي على المسيحيين والآخر درزي على الدروز مع التلميح الى أن هذا الحل غير واقعي لأنه يحرم الأُسرة

الشهابية من حكم جبل لبنان، أي يحرمها من حق راسخ في القدم وبالتالي فإن هذا الحل بنظر فرنسا يخالف رغبات سكان الجبل وأمانيهم. فجاءت موافقة فرنسا على النظام الجديد لجبل لبنان بعد أن أدركت أنه سيمنح نصف البلاد لحلفائها الموارنة ويحقق لها أهدافها ومطامعها في هذا الجزء الصغير من بلاد الشام[27]، ومن أسباب قبولها بنظام القائمقاميتين، وصول أخبار الى القنصلية الفرنسية تفيد بإعتناق الأمير أمين بن بشير الثاني الإسلام الذي يُعد المرشح الوحيد بعد ابيه ويحظى بدعم الفرنسيين، وبعد إسلامه سحبت الحكومة الفرنسية الثقة منه ومن الأُسرة الشهابية بأكملها فاتجهت بعد سقوط عمر باشا النمساوي الى الحفاظ على حقوق وإمتيازات الطائفة المارونية. وفي أثناء المفاوضات التي دارت بين الحكومة العثمانية وسفراء دول كل من فرنسا وبريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا حول الكيفية التي سيتم بها حكم جبل لبنان وقفت فرنسا موقفاً حازماً من محاولة الحكومة العثمانية تعيين حكام مسلمين على الجبل أو على القائمقامية المسيحية [28].

كان على الفرنسيين إقناع الموارنة بالنظام الجديد، فأرسلت الحكومة الفرنسية تعليماتها الى قنصليتها في بيروت للسعي الى إقناع الموارنة بأن هذا النظام يحقق فكرة الوطن القومي المسيحي الذي نادى به فريق من رجال السياسة والدبلوماسية والبعثات الدينية الفرنسية في لبنان. وعلى الرغم من قبولهم بنظام القائمقاميتين إلا أن الفرنسيين تحفظوا على مسألة خضوع الموارنة في القائمقامية الدرزية لسلطة القائمقام الدرزي تلك الموافقة التي واجهت رفضاً وإنتقادات واسعة من مجلس النواب الفرنسي مع رفضه لكافة التدابير التي قامت بها الحكومة العثمانية بالتنسيق مع الحكومتين البريطانية والنمساوية[29]، كما أعلنت الحكومة الفرنسية وعلى لسان قنصليتها في بيروت وجوب خضوع بلدة دير القمر ذات الأغلبية المارونية لسلطة القائمقام المسيحي وإن كانت تقع ضمن الرقعة الجغرافية للقائمقامية الدرزية وذلك رداً على محاولة الحكومة العثمانية بجعل بلدة دير القمر ذات الأغلبية المارونية مستقلة وعدم إلحاقها بكلتا القائمقاميتين. ووقفت بحزم ضد رغبة المسؤولين العثمانيين بعد أن قرروا عدم ضم بلاد جبيل الى القائمقامية النصرانية وهذا ما وضحته الرسالة التي بعثها السفير الفرنسي في إسطنبول دي بوركينيه (1842–1851) الى وزير خارجيته **فرانسوا غيزو** (1840–1847) بتاريخ السابع من شباط عام 1843التي جاء فيها " **إني وطدت العزيمة على طلب عضد رصفائي لإبلاغ الباب العالي إننا نعد سلخ بلاد جبيل عن البلاد الخاضعة لإدارة الأمير حيدر خرقاً ظاهراً لما تعهد في نطاقته المؤرخة في السابع من كانون الأول الفائت وسؤاله الرجوع عن هذا التدبير. وبلاد جبيل مأهولة بالموارنة دون غيرهم ، كما لاشك في أن مسألة الأهالي المختلطين هي التي تمثل اليوم أصعب عقبة تحتاج الى حل وهذا الذي جعلني آسف لعدم إنشاء الوضع السابق أي الإدارة الوطنية الواحدة المسيحية، فهناك نظامان: الأول يتمثل**

في خط جغرافي يفصل بين الأقاليم الدرزية والمارونية، والثاني يتمثل في تعيين نائبين للقائمقامين الدرزي والماروني، يقيم الأول في المنطقة الخاضعة للقائمقام المسيحي والثاني في المنطقة الخاضعة للقائمقام الدرزي، ويبدو النظام الأول من بينهما على أنه أكثر منطقية ولكن الصعوبة تتمثل في عدم سهولة رسم مثل هذا الخط الجغرافي، فإذا ما إكتفينا بتعيين أسماء القرى الدرزية والأخرى لسلطة الدروز، وعلى العكس من ذلك سنجد بعض المناطق التي تشمل ما يقرب من ألف من الدروز داخل سلطة المارونيين. أما النظام الثاني فإنه يعمل على وضع المناطق تحت سلطات صغيرة متنافسة ولا تتماشى تقريباً مع رباط الخضوع الذي يربط الفلاحين بالسادة في كل مكان تقريباً من هذه المناطق ذات الطوائف المتعددة"[30].

أجاب غيزو على بوركينيه في الرابع والعشرين من الشهر ذاته برسالة عبر فيها عن إرتياحه للموقف البريطاني الإيجابي من قضية بلاد جبيل الرافض لفصلها كما طالب فيها سفيره بالضغط على السلطان والحكومة العثمانية لعدم فصل بلاد جبيل عن القائمقامية المسيحية لأن صالح الجبل وراحته يقضيان بوضع جميع المسيحيين تحت إدارة أمير ماروني كيفما كان تقسيم الجبل الإداري، وأكد فيها أنه من الضروري ألا تكون للحكومة العثمانية أدنى سلطة عليهم بصورة مباشرة مهدداً الأخيرة بقوله: " **إذا كانت نتائج تسوية عام 1842لا تتماشى مع حقوق ومصالح الأهالي المسيحيين، فعلينا عندئذ أن نطالب بالإعادة الكاملة للحالة السابقة وبخاصة أن الباب العالي نفسه كان قد أعلن أنه يعد هذه التسوية الحالية مؤقتة وكان قد تعهد بتغييرها الى نظام أفضل وأكثر استقراراً، إذا ما تطلبت الضرورة ذلك، وإني أُكررها إنني لا أرى شيئاً أفضل من العودة الى النظام السابق"**[31]. وإستمر الفرنسيون يعملون جاهدين الى أن تم التراجع عن قرار فصل بلاد جبيل عن القائمقامية النصرانية في الرابع عشر من آذار عام 1843 وتحت ضغط دولتي فرنسا وبريطانيا والبطريركية المارونية[32].

خلال عهد القائمقاميتين (1843–1861) هيمنت فرنسا على القائمقامية المسيحية لاسيما بعد أن نجحت في تعيين رجال يمثلون سياستها أبرزهم الأمير حيدر أبو اللمع الذي عدته رجلها الأول في جبل لبنان وتمكنها في توسيع حدود القائمقامية المسيحية بضم المناطق الشمالية اليها، ومع ذلك لم تكتفِي الحكومة الفرنسية بتلك الإنجازات بل إتجهت الى تحرير الموارنة وجميع المسيحيين في المناطق المختلطة الواقعة ضمن نفوذ القائمقام الدرزي وسيطرته ومن تبعيتهم للمقاطعجيين الدروز تلك السياسة التي جوبهت برفض عثماني الأمر الذي أدى الى عودة فرنسا لطرح مسألة عودة الأسرة الشهابية الى حكم جبل لبنان ثانيةً ، فبعد أن إبتعدت الحكومة الفرنسية عن مسألة التفكير بعودة الأُسرة الشهابية الى حكم الجبل لعدم قناعة وزير الخارجية الفرنسي غيزو بها سواء أكان الحاكم بشيراً الثاني أم غيره[33]، عادت للمطالبة بعودة الأسرة الشهابية الى حكم

الجبل فأرسل غيزو في الرابع عشر من آيار 1844 بتعليماته الى سفير بلاده في إسطنبول بوركينيه ببذل الجهود من أجل تسهيل عودة الأمير بشير الثاني أو أحد اولاده الى الحكم والسعي الى إيجاد صيغة حل للموارنة القاطنين في المقاطعات والبلدات الواقعة ضمن حدود القائمقامية الدرزية بالتعاون مع سفراء باقي الدول الأوربية وعدم إفساح المجال للسلطات العثمانية بالتدخل المباشر لحل قضية المناطق المختلطة في الجبل[34]. وبالمقابل أرسل بوركينيه الى غيزو في السابع عشر من آيار 1844 يدعوه الى مطالبة سفراء فرنسا في لندن وفينا وبرلين وسان بطرسبرغ للعمل جاهدين من أجل إقناع حكومات الدول الأوربية بالإنضمام الى رأي فرنسا حول إعادة حكم الشهابيين الى جبل لبنان[35]، إلا أن جهود فرنسا سرعان ما كانت تصطدم بعقبة الرفض البريطاني والعثماني مما جعل الحكومة الفرنسية تتجه الى ترك المطالبة بعودة الشهابيين لتتفرغ الى المحافظة على نفوذها في القائمقامية النصرانية.

المبحث الثالث: الحروب الاهلية في جبل لبنان والتدخل الفرنسي 1845- 1860

كانت للحرب الاهلية التي قامت بين الدروز والموارنة عام 1845 اسباب اهمها الصراع بين الطائفتين في جبل لبنان على السيادة في الجبل فضلاً عن التنازع على الاراضي الخصبة فبدأ الموارنة بإيقاد شرارة الحرب في التاسع من نيسان وذلك بعد أن تحرك موارنة مقاطعة جزين جنوب جبل لبنان بقيادة أبي سمرا غانم أحد الشيوخ الموارنة نحو قرى جنوب الشوف وقتلوا العديد من أهلها بدون سابق إنذار قاصدين بلدة المختارة لولا تدخل القوات العثمانية المتمركزة قرب المختارة ووقوفها الى جانب الدروز عندها اضطروا الى التراجع. وعلى الرغم من عقد الصلح إلا أن الإشتباكات تجددت بين الموارنة والدروز ولم يؤخذ بالإتفاق الذي عقد بين الطرفين، عندها تدخلت فرنسا وطلبت من الحكومة العثمانية وضع حد للإنتهاكات التي يتعرض لها الموارنة فأمر السلطان العثماني وزير خارجيته شكيب أفندي بالتوجه نحو جبل لبنان لإنهاء الإضطرابات وتم إبلاغ سفراء الدول الأوربية في أسطنبول في الثامن والعشرين من حزيران 1845 بمهمة وزير الخارجية وأُعطيت الأوامر لنامق باشا قائد جيش عربستان[36]، للسيطرة على جبل لبنان[37]،

أدى قيام الحرب الأهلية المارونية الدرزية في عام 1845 الى حدوث موجة إستياء وإنتقادات في البرلمان الفرنسي ركزت على ضعف عمل وزارة الخارجية الفرنسية وسياستها تجاه الطائفة المارونية وكانت من جملة الإنتقادات، أن الحكومة الفرنسية سمحت للدول الأوربية التدخل بصورة واسعة في المسألة اللبنانية لا سيما بريطانيا التي ساندت الدروز ضد الموارنة حلفاء فرنسا كما سمحت لدول أوربية كاثوليكية كالنمسا مزاحمة فرنسا في حمايتها للموارنة مما هدد النفوذ الفرنسي في جبل لبنان، وقد دافع غيزو وزير الخارجية الفرنسي عن سياسة حكومته ووزارته بعد أن ذكر أن الحكومة الفرنسية قد أرسلت سفنها الحربية الى سواحل بلاد الشام قريباً من جبل لبنان

وإستعدادها لتقديم المساعدة للموارنة في أي لحظة ، كما أنها سعت الى إرسال قوات برية الى الجبل، وهذا ماكانت ترفضه بريطانيا بإستمرار ومع ذلك فإن فرنسا سعت بالتعاون مع باقي الدول الأوربية بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا الى التدخل ومنع الإضطرابات في سوريا وأنها لن تتنازل عن حقها في الإنفراد بحماية مسيحيي الشرق، وأن عقد أي إتفاق بين الدول الأوربية فلا شك أنه لمصلحة أهالي الجبل[38]. أما على مستوى الرأي العام فعلى إثر وصول أخبار الحرب الى الفرنسيين وما تعرض اليه الموارنة من هزائم على يد الدروز، شكلوا عام 1845جمعية إغاثة مسيحيي لبنان التي إنضم اليها العديد من رجال الدين الكاثوليك الذين عملوا على جمع التبرعات للموارنة وإرسالها اليهم ولم يكتفوا بذلك بل أبدوا إستعدادهم للتوجه الى جبل لبنان لمساعدة الموارنة[39].

لم تكتفِ فرنسا بالتدخل في المجال السياسي بل تعدى تدخلها الى الناحية الدينية فعلى إثر وفاة البطريرك يوسف حبيش في الثالث والعشرين من آيار 1845 أصابت الكنيسة المارونية أزمة تمثلت بالصراع على منصب البطريرك بين كبار رجال الدين وتأخر إنتخاب بطريرك لمدة شهرين ، وعلى الرغم من حدوث الأزمة غير أن الفرنسيين لم يتدخلوا في بدايتها بشكل مباشر بل كان أقصى ما فعلوه هو نصح كبار رجال الدين الموارنة بالإسراع لأنتخاب بطريرك جديد، لكن تدخل الحكومتين البريطانية والعثمانية ومحاولتهم زرع الفتنة بين أبناء الطائفة المارونية لإضعافهم ورغبة الحكومة الفرنسية بإنتخاب بطريرك قوي يقف بوجه دسائس البريطانيين والعثمانيين ويكون على مستوى الأحداث الخطيرة التي يشهدها جبل لبنان وخروج مسألة إنتخاب البطريرك عن حدها المعتاد، أدت الى تدخل القنصل الفرنسي بوجاد بصورة مباشرة لإنتخاب البطريرك. فبعد مرور شهرين ونصف على موت البطريرك يوسف حبيش إجتمع القنصل الفرنسي بوجاد مع مبعوث البابوية الدائم في بيروت فرنسيس فيلارديل، وتباحثا في كيفية حل الأزمة لاسيما وأن الكنيسة تمر بظروف صعبة لإنقسام كبار رجال الدين وتعدد المرشحين وعدم إتفاقهم على مكان يتم فيه الإنتخاب، فالمجموعة الأولى بقيادة المطران يوسف راجي الخازن أرادت الإنتخاب في كسروان بينما رغبت المجموعة الثانية بإجراء الإنتخاب في البترون لإعتماد كلا الطرفين على أنصارهم في مقاطعاتهم. ولإصرار كلا الفريقين على مواقفهم وتصلبهم تدخل القنصل الفرنسي وأعلن لهم بعد الإجتماع بالفريقين كلٌ على حدة أن الإنتخاب سيتم في دير ميفوق التابع لمقاطعة جبيل وبموافقة وحضور المبعوث البابوي عندها رضخ الجميع لرأي القنصل بوجاد، لاسيما بعد أن بعث رسالة في السابع من آب 1845 الى رجال الدين الموارنة كافة أخبرهم فيها أن إجتماعهم في دير ميفوق سيحقق السلام والأمان في جبل لبنان. فإجتمعوا فيه في السادس عشر من آب 1845 وقرروا أن تتم عملية الإنتخاب في دير مار يوحنا بقرية الديمان وسط جبة بشري فعقدوا مؤتمرهم في الثامن

عشر من آب بحضور القنصل الفرنسي الذي مارس ضغطاً على رجال الدين لإنتخاب المطران يوسف راجي الخازن عندها فاز الأخير بمنصب البطريرك فهتف أحد الحاضرين وهو المطران إنطوان الخازن بوجه القنصل الفرنسي قائلاً: "**ياحضرة القنصل هذا بطريركم فأنتم الذي صنعتموه وأنتم من أراده**". لكن إنتخابه رُفض من قبل موارنة جبة بشري بتحريض من بعض رجال الدين فيها ممن لا يرغب بتولي أحد أفراد آل الخازن منصب البطريركية، فتظاهروا بعد ساعات من إنتخابه بقيادة إثنين من شيوخهم ميخائيل بطرس كرم وشبل الخوري، حاملين معهم أنواع الأسلحة صارخين" **لا إله إلا الله محمد رسول الله**"، ولم يكتفوا بذلك بل دخلوا على البطريرك في الكنيسة الجالس فيها ورددوا "**يوسف الخازن ليس مسيحياً فهو درزي لا نريده بطريركاً نفضل أن نكون محمديين على أن نعترف به، لا إله، لا إله إلا الله**". فأسرع القنصل الفرنسي بوجاد بعد سماعه المظاهرة بالتدخل لإنقاذ البطريرك وحمايته فتكلم مع المتظاهرين وأخرجهم من الكنيسة وتم تطويقهم بالجنود الذين كانوا مع القنصل وهددهم بقوله:"**سأتوجه الى بيروت وسأعود ومعي جيش كبير للقصاص منكم، فأجعلكم عبرة لمن إعتبر وحينئذ تعلمون نتيجة التعدي على البطريرك وإهانة ممثل دولة فرنسا**"، إضطر على إثرها المتظاهرون الى طلب السماح من القنصل الفرنسي وإستعدادهم تقبيل يدي البطريرك لطلب المغفرة، فأسرع البطريرك بعد إنتهاء الأزمة بالعودة الى كسروان وسط حماية القنصل الفرنسي وأهالي بلدة أهدن المارونية الواقعة وسط جبة البشري للجلوس في مقر البطريركية في بكركي[40].

بعد هزيمة الموارنة في الحرب الاهلية عام 1845 أمام الدروز طُرحت في الاوساط المارونية فكرة الهجرة الى الجزائر الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي، والعيش فيها بحماية فرنسية وقد تبنى تنفيذ هذه الفكرة أحد كبار التجار الفرنسيين المدعو لويس دو بوديكور[41] (1815-1882) الفكرة التي لاقت ترحيب الحكومة الفرنسية منذ بداية طرحها، وبعد دراستها تبين للحكومة الفرنسية أن الاضرار الناجمة عنها أكبر من فائدتها إذ أنها ستكلفهم الكثير من الاموال وأن الموارنة سيشكلون عبئاً ثقيلاً على فرنسا من الناحية الاقتصادية كما أن وجود الموارنة في بلاد الشام وتحديداً في جبل لبنان يعد ضرورة للسياسة الفرنسية مما أدى الى صرف نظر الحكومة الفرنسية عنها. إلا أن لويس دو بوديكور الذي كان متحمساً لهذه الفكرة كان يرى أن تنفيذها سيحل مشكلتين الاولى مشكلة الموارنة الذين بهجرتهم الى الجزائر سيتخلصون من الإضطهاد الذي يعانون منه في جبل لبنان، والثانية مشكلة فرنسا في الجزائر إذ تضمن حكومة فرنسا وجود مقاتلين أشداء وهم الموارنة الى جانبها إذ من السهولة تجنيدهم، ومن جانب آخر يؤدي الموارنة دور الوسيط بين الفرنسيين والجزائريين كونهم يتكلمون اللغة العربية مما يسهل تقريب وجهات النظر بين الطرفين. وتزامناً مع ذلك إستمر مجلس النواب الفرنسي يوجه الإنتقادات لعمل الحكومة لاسيما وزير

الخارجية الفرنسي غيزو بسبب السياسة المُعتمدة تجاه الموارنة في جبل لبنان على الرغم من الدعوة التي وجهها الأخير للنواب التي طالبهم فيها بعدم إطلاق التهم ضد وزارته لأنه يضر بمصلحة فرنسا في لبنان[42] مما دعاه الى تشكيل لجنة هدف من ورائها الى إسكات النواب الفرنسيين، وتم إرسالها الى جبل لبنان للإطلاع على أحوال الموارنة والإستماع الى شكاواهم وقد وصلت اللجنة الى بيروت في أواخر عام 1847 لتكتب تقريراً تضمن إعجابها بالإصلاحات العثمانية في الجبل والإشادة بالسياسة البريطانية تجاه الموارنة فضلاً عن سياسة وزارة الخارجية الفرنسية. ومن جانبه ولإيجاد الدعم المالي لمشروعه أسس لويس دو بوديكور عام 1847 شركة تجارية أطلق عليها إسم "**أفريقيا والشرق**" وعين لها رئيساً من كبار التجار الموارنة هو الشيخ مرعي الدحداح المستقر في فرنسا[43]، وقد إستطاع لويس دو بوديكور إقناع الحكومة الفرنسية بمشروعه، الذي لم يتحقق بسبب إندلاع ثورة عام 1848 في فرنسا وسقوط حكم الملك لويس فيليب (1830–1848) ولعدم ثقة الحكومة الجديدة به[44].

تابع النظام الفرنسي الجديد المتمثل بلويس نابليونLOUIS NAPOLIAN رئيساً للجمهورية الفرنسية بين (1848–1852) أو أمبراطوراً بلقب نابليون الثالث بين (1852–1870) ، دعم الموارنة وسائر الكاثوليك تنفيذاً للسياسة نفسها التي إتبعها ملوك فرنسا من قبل في محاولة لإظهار نفسه حامياً للكاثوليك في الشرق لكسب الرأي العام الفرنسي أولاً ورجال الدين الكاثوليك لاسيما البابوية في روما ثانياً، فمارست فرنسا الضغط على السلطان العثماني لإصدار مرسومه الإصلاحي خط شريف همايون الذي تم الإعلان عنه في عام 1856، ومن جملة ما نص عليه معاملة جميع رعايا الدولة العثمانية بالتساوي سواء كانوا مسيحيين أم مسلمين فضلاً عن المحافظة على الحقوق والإمتيازات التي تمتع بها رؤساء المذاهب المسيحية والتعهد بتحسين أحوال رعاياها النصارى[45].

بعد وفاة الأمير حيدر أبي اللمع قائمقام النصارى عام 1854 وحدوث الصراع بين الأميرين بشير عساف وبشير أحمد أبي اللمع ساندت القنصلية الفرنسية الأخير كون الأول مدعوماً من بريطانيا وآل الخازن فوقفت القنصلية الى جانب بشير أحمد الذي يحضى بدعم من لدى الحكومة العثمانية والكنيسة المارونية، وبذل الفرنسيون لاسيما موظفو القنصلية في بيروت جهوداً كبيرة من أجل إزالة العقبات كافة التي تعترضه ومنها عقبة معارضة آل الخازن الذين تم تحذيرهم من خطورة الإنقسام طالبين منهم إسناد القائمقام وإطاعة أوامره الى أن تحين الفرصة المناسبة لعزله، وأنهم لا يستطيعون منع ما سيحل بهم من قبل الأمير جراء وقوفهم ضده. وخلال ثورة الفلاحين عام1858 في كسروان وقفت القنصلية الفرنسية الى جانب الفلاحين المدعومين من قبل القائمقام ضد آل الخازن مقاطعجي كسروان نكايةً بهم لتخليهم عن فرنسا وإتباعهم السياسة البريطانية فأيدت بقوة

طانيوس شاهين الذي رفع العلم الفرنسي في بلدته ريفون وأعلن أنه يهدف الى جعل كسروان مقاطعة تابعة لفرنسا، وقد تركت القنصلية الفرنسية الحالة تزداد سوءاً على الرغم من قدرتها على التدخل وإجراء الصلح بين الفلاحين بقيادة طانيوس وبين آل الخازن إلا أنها أخذت تطلق الإتهامات ضد السلطات العثمانية(46).

أما عن موقف فرنسا بعد قيام الحرب الأهلية المارونية الدرزية عام1860، فأنها لم تتدخل في بداية قيامها بل تركت الأُمور والأحداث تزداد تعقيداً فلم تفكر إلا بمصالحها في جبل لبنان، ومما يؤكد ذلك أن الحكومة الفرنسية رفعت شعاراً يناقض ما رفعه البطريرك الماروني الذي رفع شعار" **إما أن يسود الدروز أو الموارنة في جبل لبنان**" في حين رفعت فرنسا شعار"**إما أن تسود فرنسا أو بريطانيا في سوريا**". وبعد قيام المذبحة الكبرى في دمشق ضد المسيحيين إتجهت سياستها الى إيجاد مسوغ للتدخل العسكري في محاولة من الإمبراطور نابليون الثالث لإظهار نفسه حامياً للمسيحيين إذ كان يطمح لإرسال حملة عسكرية الى بلاد الشام فجاءت المذابح التي تعرض لها المسيحيون لاسيما الموارنة لتعطي الذريعة للتدخل الفرنسي في شؤون الدولة العثمانية بحجة عدم قدرة السلطان العثماني على الوفاء بوعده في حماية رعاياه النصارى، وأنه أصبح من حق الدول الاوربية التدخل لتأمين هذه الحماية، إلا أن المشروع الفرنسي هذا واجه رفضاً بريطانياً لعلمها بأهداف ومخططات فرنسا ساندتها في هذا الرفض كل من النمسا وبروسيا(47).

أمام الإصرار الفرنسي عقدت الدول الأوربية بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا بدعوة من فرنسا مؤتمراً لها في باريس في الثالث من آب عام 1860 تم فيه توقيع بروتوكول ليكون خريطة عمل للدول المُجتمعة نصه: بناءاً لرغبة صاحب الجلالة السلطان في أن يوقف بتدابير سريعة وفعالة نزف الدم في سوريا ويؤكد قراره الحاسم في تأمين النظام والسلام للشعوب الخاضعة لسلطانه. وبناءاً على رغبة أصحاب الجلالة كل من : إمبراطور النمسا وإمبراطور فرنسا وملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا وصاحب السمو وصي عرش بروسيا وإمبراطور روسيا ، في تقديم العون الفعال الذي قبله جلالة السلطان إتفق ممثلو أصحاب الجلالة على:

اولاً : إرسال حملة اوربية عسكرية مشتركة للتدخل في بلاد الشام وجبل لبنان بصورة خاصة يبلغ تعدادها إثني عشر ألف جندي.

ثانياً: تقدم فرنسا نصف عدد جنود الحملة، مع إمكانية زيادة العدد في حالة الضرورة بعد موافقة حكومات الدول الأوربية والسلطان العثماني.

ثالثاً: تكون قيادة الحملة فرنسية بإمرة الجنرال الفرنسي شارل دو بوفور دوتبول (1804–1890) الذي عليه الإتصال مع فؤاد باشا ممثل السلطان العثماني والتنسيق معه في تحركاته العسكرية كافة.

رابعاً: تعهد حكومات الدول الأوربية الموقعة على البروتوكول على بقاء قسم من الحملة على السواحل لضمان نجاحها.

خامساً: تكون مدة الحملة ستة أشهر لقناعة الدول بأن هذه المدة كافية لإعادة الهدوء الى المنطقة.

سادساً: تعهد الحكومة العثمانية بتقديم كافة أنواع المساعدة للحملة من تموين وغيرها"[48].

وقد بين الإمبراطور نابليون الثالث في خطاب له ألقاه في السابع من آب 1860 على جنوده الذاهبين الى جبل لبنان أهداف الحملة العسكرية إذ قال:" أيها الجنود إنكم مسافرون الى سورية، ففرنسا تحيي بسرور حملة غايتها الوحيدة نصر حقوق العدالة والإنسانية. لستم بذاهبين لمحاربة إحدى الدول بل لمساعدة السلطان على إخضاع رعايا أعماها تعصب الأجيال الغابرة ، ستقومون بواجبكم في هذه الأرض السحيقة الغنية بتذكارات مجيدة فتبرهنون على أنكم أولاد اولئك الأبطال الذين حملوا علم المسيح في تلك البلاد بعز وشرف. أن عددكم قليل إنما أنا واثق بأن بسالتكم وسطوتكم تغنيانكم عن كثرة العدد لأن الشعوب تعلم أنه حيثما يجتاز علم فرنسا فهناك غاية نبيلة تتقدمه وشعب عظيم يتبعه"[49].

يبدو من خطاب الأمبراطور الفرنسي أن الأخير أعلن بأن تطبيق العدالة هو هدفه الأول أي أنه سيطبق العدالة على الدروز، خافياً أطماعه الإستعمارية في بلاد الشام التي بينها ضمناً في كلامه بعد أن ذكر جنوده بالفرنسيين الأبطال الذين حملوا علم المسيح في إشارة الى الفرنجة الصليبيين أيام الحملات الصليبية.

كما خطب الجنرال دو بوفور في الوقت نفسه بالجنود قائلاً: " أيها الذائدون عن كل القضايا الكبيرة والنبيلة، لقد قرر الأمبراطور أن تذهبوا الى سوريا بإسم اوربا المتحضرة لكي تساعدوا قوات السلطان في الإنتقام للإنسانية المُهانة، إنها لمهمة جميلة تعتزون بها وستكونون أهلاً لها، ففي هذه المناطق التي إشتهرت بأنها مهد المسيحية والتي إشتهر بها تباعاً الصليبيون والجنرال بونابرت ستجدون ذكريات جميلة"[50]. وبذلك يتضح أن الفرنسيين كانوا مصممين على الإنتقام من الدروز وأن أهدافهم واضحة من خلال خطاباتهم فالصليبيون ونابليون بونابرت لم يأتوا لبلاد الشام إلا غزاة.

إقترح الجنرال دو بوفور على حكومته قبل ذهابه الى بلاد الشام إتباع سياسة القمع ضد الدروز لطردهم من جبل لبنان ومن ثم وقوع مقاطعاتهم تحت سيطرة الموارنة الأمر الذي سيمنح فرنسا الفرصة بأن تصبح سيدة البلاد الممتدة من طرابلس شمالاً الى صيدا جنوباً وفي الوقت نفسه طالب بإنشاء حكومة مارونية موحدة في جبل لبنان بزعامة أمير من الأُسرة الشهابية بحسب المذكرة التي رفعها الى حكومته إذ نصت:" يجب أن يقوم في جبل لبنان نظام مسيحي

ماروني وهو في الوقت نفسه ضمان لكل المسيحيين في سوريا وهذا النظام هو الذي كان قائماً قبل عام1840، على أن يصبح أكثر جذرية وذلك بأن تُلحق موانئ صيدا وبيروت وطرابلس وسهل البقاع ونواحي حاصبيا وراشيا بهذه الحكومة الصغيرة التي ستنطلق ما أن تضمن أوربا قيامها وإذا ما حصلنا على هذه الحكومة فإننا قد فعلنا الشيء الكثير لمستقبل مسألة لا يمكن أن تسوى بشكل كامل إلا بالتفاهم الأوربي التام "، مفضلاً أن يكون الأمير الحاكم هو مجيد بن قاسم بن الأمير بشير الثاني. وفي السادس عشر من آب 1860 وصل الجنرال دو بوفور مع قواته الى بيروت حيث لاقى ترحيباً كبيراً من الموارنة مبتدئاً مهمته بإرسال قسم من جنوده لتعقب الدروز وإحتلال مقاطعاتهم إنتقاماً للموارنة، فيما توزع القسم الآخر على المناطق المارونية لمساعدتهم في إعادة بناء ما تم تدميره من جراءالحرب[51].

المبحث الرابع : التغلغل الفرنسي في جبل لبنان 1861-1914

اولاً: فرنسا وقيام متصرفية جبل لبنان 1861-1914

لم تقتصر مهمة الدول الأوربية ومن ضمنها فرنسا على الحملة العسكرية بل إتفقت على إنشاء لجنة دولية مهمتها العمل على تعديل نظام الحكم في جبل لبنان، وقد مثل فرنسا أحد كبار موظفي وزارة الخارجية المدعو المسيو بيكلارد الذي عمل منذ عقد الجلسة الأولى للجنة في الخامس من تشرين الأول1860 في بيروت على الضغط على المندوب العثماني فؤاد باشا وباقي ممثلي الدول الأوربية على تعويض الموارنة المشردين والمتضررين بإسكانهم في بيوت الدروز التي تركها أصحابها هرباً من الملاحقة والعقاب وتوزيع الأموال عليهم كتعويضات وغرامات تجمع من المقاطعات الدرزية . كما طالب في الجلسة السادسة التي عقدت في السادس والعشرين من تشرين الأول 1860 بإلقاء مسؤولية الأحداث من مجازر ونهب وسلب على المسؤولين العثمانيين من سياسيين وعسكريين لمساعدتهم الدروز أو لغضهم البصر عما قاموا به دون محاسبتهم[52].

وإقترح المندوب الفرنسي في الجلسة السابعة التي عقدت في الثلاثين من تشرين الأول من العام نفسه على أعضاء اللجنة أن يقوم الدروز في المناطق المختلطة بإعطاء نصف محاصيلهم الزراعية للموارنة من سكان قراهم تعويضاً لهم. كما طالب بأن يتم السماح لموارنة زحلة بقطع الأشجار من بساتين الدروز وإستخدام أخشابها لبناء بيوتهم المتضررة في الحرب وهو ما وافقه عليه فؤاد باشا. وفي الجلسة العاشرة التي عقدت في الرابع عشر من تشرين الثاني 1860 طالب المسيو بيكلارد بتطبيق عقوبة الإعدام ضد ثلاث فئات من الدروز هم: المحرضون سواء إشتركوا في الحرب أم لم يشتركوا ومن أسماهم برؤساء العصابات والسفاحين من الدروز ومن ثبتت عليه جرائم قتل وأكدها الرأي العام، الأمر الذي وافق عليه رئيس الجلسة فؤاد باشا فيما إعترض عليه باقي ممثلي الدول الذين اشاروا على فؤاد باشا بمعاقبة كبار الجناة فقط [53].

وتأكيداً لدعمه للموارنة طرح ممثل فرنسا في الجلسة الثالثة عشر على أعضاء اللجنة الدولية التي عقدت في السادس والعشرين من تشرين الثاني1860 فرض ضريبة متاع على الدروز وهي أن يدفع كل درزي بلغ سن الرشد لعائلة مارونية كمية من الحبوب والحوائج الضرورية للسكن ماتعادل قيمتها ألف ومئة قرش فضلاً عن ذلك يقوم الموارنة بقطع الأشجار من بساتين الدروز لإستخدام أخشابها، فضلاً عن تقديمه مقترحاً على الحكومة العثمانية بأن يقوم الجنود الفرنسيون في جبل لبنان بجمع الضريبة وهو ما وافقه عليه فؤاد باشا الذي كلف الجنرال الفرنسي شارل دو بوفوردوتبول للقيام بتلك المهمة مع جنوده بالإشتراك مع الضباط العثمانيين، وطرح ممثل فرنسا مشروع إنشاء إمارة مارونية ينضم اليها كل نصارى لبنان تمتد من طرابلس شمالاً حتى صيدا جنوباً مع ضم بيروت اليها غير خاضعة للإدارة العثمانية لكن مشروعه واجه رفضاً بريطانياً روسياً مما جعل الأخذ به أمراً مستحيلاً . ونتيجة الصراعات داخل اللجنة الدولية التي إستمرت حتى نيسان 1861 في عقد جلساتها في بيروت دون الإتفاق على حل مرضي لكل أعضاء اللجنة إضطر المندوب الفرنسي للسفر الى إسطنبول مع باقي زملائه حتى تم التوصل الى جعل القائمقاميتين متصرفية تتمتع بنظام حكم خاص[54].

استمرت فرنسا مهيمنة على النظام السياسي في جبل لبنان الذي استمر بين 1861-1914 وخير مثال على ذلك ما جرى عام 1883 كان على الحكومة العثمانية وممثلي الدول الاوربية راعية نظام المتصرفية النظر في مسألة تعيين متصرف جديد أو أعادة تجديد ولاية المتصرف رستم باشا وذلك لأنتهاء العشر سنوات المقررة له، فعقد اجتماع في استانبول في الثامن من آيار عام 1883، وتم ترشيح عدة اسماء فضلاً عن رستم باشا وهم نصري بك فرنكو نجل المتصرف السابق فرنكو باشا ويشغل وظيفة كاتب في سفارة الدولة العثمانية في باريس وواصا افندي مستشار والي ادرنة ونعوم افندي قنصل الدولة العثمانية في مالطا.فرأت فرنسا هذه المرة أن تقف بشدة ضد فكرة تجديد الحكم لرستم باشا على الرغم من العلاقة القديمة الحسنة التي تربط الحكومة الفرنسية به، بعد أن وجدت كثرة الشكاوى عليه من قبل الموارنة ولتحسين سمعة فرنسا في جبل لبنان ، على اعتبار أن فرنسا حامية الموارنة ولأعادة الثقة بين فرنسا والموارنة منذ نفي المطران بطرس البستاني بمساعدة قنصل فرنسا مما جعل الموارنة يقيمون اتصالات مع روسيا هذا ما أرعب الحكومة الفرنسية ، التي قامت بعزل قنصلها المسيوتريكو والوقوف بوجه التجديد لمدة ثانية[55].

ثانياً: التغلغل الاقتصادي الفرنسي في متصرفية جبل لبنان 1861-1914

1 - في مجال الصناعة

لم تكن الصناعة في متصرفية جبل لبنان على وتيرة واحدة من التطور، اذ وجدت فيها وعلى

نطاق ضيق ورشاً لصناعات يدوية عمل بها بعض اللبنانيين منذ القدم لسد حاجاتهم وحاجات الاهالي من سكان المدن والقرى اللبنانية، فقد كان في قرية زوق مكايل شمال كسروان ورش يدوية متخصصة لحياكة الملابس، كما شهد جبل لبنان انتشاراً واسعاً لمصانع غزل الحرير التي تستخدم الآلة البخارية التي وجدت لها رواجاً واسعاً في المتصرفية لأعتمادها على دودة القز التي تتغذى على ورق اشجار التوت المنتشر في جبل لبنان وعلى مساحات واسعة. لكن هذه المصانع لم تكن برؤوس اموال لبنانية بل كانت فرنسية جذبتها الى المنطقة كثرة الطلب على الحرير الشامي ذات الجودة العالية ورخص الايدي العاملة. فضلاً عن الامتيازات التي حصلت عليها تلك الدولة من الحكومة العثمانية، مما ادى الى فتح الابواب على مصراعيها لدخول رؤوس الاموال للولايات العثمانية وبالاخص جبل لبنان، كما حصلت فرنساعلى ترخيص ببناء مصانع وشراء سلع من اي منطقة تابعة للدولة العثمانية واستمرت سارية المفعول حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى عام 1914[56].

2- في مجال التجارة

شهدت المقاطعات اللبنانية تطورات سياسية وادارية واقتصادية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ألقت بظلالها على التجارة في هذه المنطقة وولدت نتائج عديدة منذ اقرار نظام المتصرفية عام 1861 وحتى عام 1914، بعضها سلبي والاخر ايجابي. فنظام المتصرفية كانت له آثار اضرت بالتجارة في جبل لبنان، اذ بموجبه استقطعت منه العديد من المدن الساحلية التي تعد من أهم المنافذ الرئيسية لتجارة اللبنانيين هي طرابلس وبيروت وصيدا وصور، تلك المدن التي اولتها السلطات العثمانية عناية خاصة لأهميتها التجارية، بأن جعلت فيها حاميات عسكرية لحفظ الامن والنظام مع تأسيس دوائر كمركية وبناء فنادق خاصة للتجار تحتوي على حوانيت اعدت لعرض سلع التجار الاجانب. وبذلك فقد اللبنانيون شريان الحركة التجارية ولم تكتف الحكومة العثمانية بذلك بل منعت جبل لبنان من إنشاء المرافئ على طول ساحله كتعويض عما فقده من موانئ تجارية. فأدت تلك القيود العثمانية الى ارتباط تجارة جبل لبنان ببيروت وتجارها ارتباطاً وثيقاً مما ادى الى ظهور فئة من التجار في بيروت وجبل لبنان مدعومين برؤوس اموال اوربية سيطرت على الاسواق في جبل لبنان لصالح التجار الاوربيين، وفي مقدمتهم الفرنسيون. فأصبحوا وسطاء بين الاوربيين والفلاح اللبناني صاحب السلعة فحققوا لهم ثروات طائلة، لشرائهم السلع بأسعار هم يقررونها، بعد ان كان الفلاح يبيع سعلته مباشرة، كما كانت لهم نسب معينة من اموال بيع المحاصيل بالاتفاق مع الفلاح، هذا الى جانب الاموال التي يقرضونها للفلاحين مقابل رهن المحصول وبذلك اصبحت تجارة المتصرفية تحت رحمة تجار أوربا ووكلائهم لاسيما من الفرنسيين[57].

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث توصل الباحث الى عدة استنتاجات اهمها:

- يرجع تاريخ إرتباط جبل لبنان بفرنسا الى أيام الحروب الصليبية التي كان الافرنج يشكلون النسبة الاكبر من جيوش الصليبيين الذين إنضم الموارنة اليهم وبذلك يمكن القول أن تلك الحروب كانت المنطلق الاول لتغلغل فرنسا وإعلان حمايتها على الطائفة المارونية في جبل لبنان ساعدها التقارب الديني بين الفرنسيين الكاثوليك والموارنة.
- إعتمد ملوك فرنسا في تنفيذ سياستهم في جبل لبنان على إرسال البعثات التبشيرية فكان أقدمها البعثة الكبوشية التي وصلت الى سوريا عام1625 وإستقرت في طرابلس عام1629.
- عملت فرنسا ومنذ القرن السابع عشر على اقامة حكومة مارونية في جبل لبنان تدين بالولاء لفرنسا.
- لم تكتفِ فرنسا بالتدخل في المجال السياسي بل تعدى تدخلها الى الناحية الدينية.
- أما عن موقف فرنسا بعد قيام الحرب الأهلية المارونية الدرزية عام1860، فأنها لم تتدخل في بداية قيامها بل تركت الأُمور والأحداث تزداد تعقيداً فلم تفكر إلا بمصالحها في جبل لبنان.
- بعد قيام نظام المتصرفية في جبل لبنان بين 1861–1914 كان لفرنسا النفوذ الاكبر في المتصرفية من الناحية السياسية والاقتصادية.

الهوامش:

(1) وهم طائفة نصرانية كاثوليكية كانت بداية ظهورها في شمال سوريا حيث كان تواجد رجل الدين المسيحي الذي انتمى اليه المورانة وهو مار مارون الذي عاش في شمال سوريا بين حماة وحمص في قرية تدعى كورش خلال النصف الثاني من القرن الرابع الميلادي وحتى وفاته فيها عام 410م . بعدها هاجروا الى جبل لبنان في القرن السابع الميلادي لتتوسع في شمال لبنان. للتفاصيل ينظر: يوسف الدبس، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، المطبعة العمومية الكاثوليكية، بيروت ، 1905؛ ماجد حمدان بهير، الموارنة ودورهم السياسي في جبل لبنان 1788– 1861، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2015، ص10– ص60.

(2) ريمون هاشم، دراسة تحليلية في تاريخ الموارنة في لبنان من النشأة حتى الانتداب الفرنسي، ط1 ، منشورات الجامعة الانطونية ، لبنان ، 2008، ص250.

(3) يرجع تاريخ وجود الموارنة في جزيرة قبرص الى أيام العباسيين ، هرباً من إضطهادهم فشكلوا فيها جالية كبيرة. للتفاصيل ينظر: إبراهيم عواد ، تاريخ أبرشية قبرص المارونية ، مطبعة فاضل وجميل ، بيروت ، 1950.

(4) جوزيف نسيم يوسف، العدوان الصليبي على بلاد الشام وهزيمة لويس التاسع في الاراضي المقدسة، ط3، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1971، ص313–314.

(5) ينظر نص الرسالة في: رينه ريستهلوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ترجمة: بولس عبود، مطبعة القديس بولس، حريصا لبنان،1921، ص70– 71.

(6) كان أبرز ما نصت عليه المعاهدة هو إنها أجازت لرعايا الدولتين وتابعيهما السفر بحراً بمراكب مسلحة وغير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء اليها والإقامة فيها او الرجوع الى الثغور والمدن وغيرها بقصد التجارة وبحسب رغبتهم بكامل الحرية من دون التعدي عليهم او على متاجرهم فضلاً عن بنود أُخرى .للتفاصيل ينظر: إدريس الناصر

رائسي، العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر، ط2،دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت،2007،ص300-301.

(7) فيليب خليل حتي ، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر ، ترجمة: انيس فريحة، دار الثقافة ، بيروت ، د.ت.، ص 483.

(8) يمثل التاريخ الاول ولادته ووفاته اما التاريخ الثاني فيمثل مدة حكمه.

(9) فيليب خليل حتي، مختصر تاريخ لبنان، ترجمة: أنيس فريحة،مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت ، 1959، ص199.

(10) الكبوشيون هم من الكاثوليك الفرنسيين وهم فرع من الرهبانية الفرنسيسكانية. ينظر: وليد كاصد الزيدي، سياسة فرنسا الثقافية لبنان دراسة حالة 1959-1986، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،2009، ص146.

(11) المصدر نفسه، ص146.

(12) يمثل التاريخ الاول ولادته ووفاته اما التاريخ الثاني فيمثل مدة حكمه.

(13) عبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث 1517-1920، وثائق منشورة، دار الأحد البحيري للطباعة ، بيروت، 1974، ص84-86.

(14) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص87-89.

(15) نقلاً عن: فيليب خليل حتي ، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر، ص486.

(16) المصدر نفسه ، ص482- 483.

(17) لويس دو بوديكور، دور فرنسا في لبنان حتى عام 1864، ترجمة: كرم جوزف أنطون، بيروت،1982، ص45.

(18) رينيه رستهلوبر،المصدر السابق ، ص293.

(19) فيليب خليل حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر، ص486.

(20) نقلاً عن : رينه ريستهلوبر، المصدر السابق، ص310-311.

(21) ولد عام 1767 في بلدة غزير في كسروان أبوه قاسم عمر ابن أخ الأمير ملحم حاكم جبل لبنان السابق، وفي العام ذاته انتقل الأمير قاسم والد الأمير بشير الثاني إلى غزير في كسروان ذات الأغلبية المارونية. وكان آل شهاب في هذه المدة قد تحولوا من الإسلام إلى النصرانية المارونية. وقد أستدعى الأمير قاسم أحد رجال الدين الموارنة في كسروان هو المطران يوسف اسطفان الغسطاوي ليعلمه معتقدات الدين المسيحي مع زوجته الست أسما التي كانت حاملاً بالأمير بشير. الذي ولد بعد أن تحول والداه إلى المسيحية، في نفس العام فولد مسيحياً مارونياً. وبعد ولادته بأشهر توفي والده فطلب البطريرك يوسف إسطفان من الشيخ بطرس أبو نوفل الخازن الماروني ان يكون وصياً عليه. حكم لبنان بين 1788-1840 ولقب ببشير الثاني توفي عام 1850 في اسطنبول، بعد أن أزيح عن الحكم عام 1840. ينظر: كمال سليمان الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط3، بيروت،1972، ص49؛ بطرس فهد، بطاركة الموارنة واساقفتهم-القرن الثامن عشر، دار لحد خاطر، بيروت، 1985، ص1- 12؛ بطرس فهد، بطاركة الموارنة واساقفتهم- القرن التاسع عشر، دار لحد خاطر، بيروت، 1986، ص5.

(22) حيدر أحمد الشهابي، قصة أحمد باشا الجزار بين مصر والشام وحوادثه مع نابليون بونابرت ، مخطوطة حققها وأعدها: عبد العزيز جمال الدين، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 2008، ص155.

(23) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص174-176.

(24) لويس دو بوديكور، المصدر السابق، ص45.

(25) مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة 1840 إلى سنة 1910، المجلد الأول من سنة 1840 إلى سنة 1860،ج1، ص80-81.

(26) ياسين سويد ،المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام التاريخ السياسي والعسكري القائمقاميتين 1842-1861، نوبلس للطباعة ، بيروت ،2004، ص43.

(27) فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، ط2، دار الحداثة، بيروت، 1986، ص118-119.

(28) ياسين سويد ،المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام،ص54-59.

(29) لويس دو بوديكور ، المصدر السابق، ص67.

(30) نقلاً عن : مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة 1840 إلى سنة 1910، المجلد الأول من سنة 1840 إلى سنة 1860، ج1، ص111.

(31) المصدر نفسه، ص113.

(32) مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة 1840 إلى سنة 1910، المجلد الأول من سنة 1840 إلى سنة 1860، ج1، ص114-115.

(33) المصدر نفسه، ص134.

(34) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق ، ص378-380.

(35) مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة 1840 إلى سنة 1910، المجلد الأول من سنة 1840 إلى سنة 1860،ج1، ص139.

(36) وهو الجيش العثماني الخامس ومقره دمشق وهو المسؤول عسكرياً عن ولايات الشام. ينظر:عبدالعزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914، دار المعارف، القاهرة ، د.ت.، ص140.

(37) أحمد طربين ، أزمة الحكم في لبنان، بيروت، 1988، ص85.

(38) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص387-391.

(39) لويس دو بوديكور، المصدر السابق، ص179.

(40) بطرس فهد، بطاركة الموارنة وأساقفتهم في القرن التاسع عشر، بيروت،2001، ص324-327.

(41) ولد في باريس عام 1815 كان والده بروسبير Prosper من كبار تجار الطوابع البريدية في فرنسا. عمل لويس منذ صغره مع ابيه في التجارة وإستقر في الجزائر الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي وأسس فيها مستعمرة صغيرة ثم تركها وسافر الى لبنان عام 1848 له الكثير من الكتب منها دور فرنسا في لبنان، توفي في الخامس عشر من آيار 1882. عن حياته ينظر : لويس دو بوديكور، المصدر السابق، ص8-10.

(42) مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة 1840 إلى سنة 1910، المجلد الأول من سنة 1840 إلى سنة 1860،ج1، ص254.

(43) المصدر نفسه ، ص8-9.

(44) لويس دو بوديكور، المصدر السابق ، ص75-76.

(45) للتفاصيل حول الإصلاحات ينظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق للطباعة، بيروت، 1993، ص211-212.

(46) لويس دو بوديكور ،المصدر السابق، ص113.

(47) عبد الأمير محسن جبار، الحروب الأهلية اللبنانية(1841-1860) دراسة تحليلية في أُصولها السياسية والإجتماعية، المجلة السياسية والدولية ،السنة الأولى، العدد الثالث، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص58.

(48) المصدر نفسه، ص58-59.

(49) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص463.

(50) ياسين سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، بيروت 2006، ص68.

(51)ياسين سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، ص20-21.

(52) مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة 1840 إلى سنة 1910،المجلد الأول من سنة 1840 إلى سنة 1860،ج3، ص4.

(53) المصدر نفسه، ص44-45.

(54) للتفصيل ينظر: ماجد حمدان بهير، متصرفية جبل لبنان 1861-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2006 .

(55) ماجد حمدان بهير، متصرفية جبل لبنان ، ص20.

(56)عبدالله حنا، الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900 – 1945، ط1، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق 1973، ص12.

(57) ماجد حمدان بهير، متصرفية جبل لبنان، ص72–80.

قائمة المصادر

اولا: الكتب العربية والمترجمة

1- إبراهيم عواد ، تاريخ أبرشية قبرص المارونية ، مطبعة فاضل وجميل ، بيروت ، 1950.

2- أحمد طربين ، أزمة الحكم في لبنان، بيروت، 1988.

3-أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق للطباعة، بيروت، 1993.

4- إدريس الناصر رائسي، العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر، ط2،دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت،2007.

5- بطرس فهد، بطاركة الموارنة وأساقفتهم في القرن التاسع عشر، بيروت،2001.

6- جوزيف نسيم يوسف، العدوان الصليبي على بلاد الشام وهزيمة لويس التاسع في الاراضي المقدسة، ط3، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1971.

7- حيدر أحمد الشهابي، قصة أحمد باشا الجزار بين مصر والشام وحوادثه مع نابليون بونابرت، مخطوطة حققها وأعدها: عبد العزيز جمال الدين، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 2008.

8- ريمون هاشم، دراسة تحليلية في تاريخ الموارنة في لبنان من النشأة حتى الانتداب الفرنسي، ط1، منشورات الجامعة الانطونية ، لبنان ، 2008.

9- رينه ريستهلوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ترجمة: بولس عبود، مطبعة القديس بولس، حريصا لبنان،1921.

10- عبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث 1517–1920، وثائق منشورة، دار الأحد البحيري للطباعة ، بيروت، 1974.

11- عبدالعزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864–1914، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

12- عبدالله حنا، الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900 – 1945، ط1، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق 1973.

13-فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، ط2، دار الحداثة، بيروت، 1986.

14- فيليب خليل حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر، ترجمة: انيس فريحة، دار الثقافة، بيروت ، د.ت.

15- فيليب خليل حتي، مختصر تاريخ لبنان، ترجمة: أنيس فريحة،مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت ،1959.

16-لويس دو بوديكور، دور فرنسا في لبنان حتى عام 1864، ترجمة: كرم جوزف أنطون، بيروت،1982.

17-مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة 1840 إلى سنة 1910، المجلد الأول من سنة 1840 إلى سنة 1860،ج1.
18-ياسين سويد ،المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام التاريخ السياسي والعسكري القائمقاميتين 1842-1861، نوبلس للطباعة ، بيروت ،2004.
19- ياسين سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، بيروت، 2006.
20- يوسف الدبس، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، المطبعة العمومية الكاثوليكية، بيروت ، 1905.

ثانياً : الرسائل الجامعية

1- ماجد حمدان بهير، متصرفية جبل لبنان1861-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ،2006.
2- ــ، الموارنة ودورهم السياسي في جبل لبنان 1788- 1861، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2015.
3- وليد كاصد الزيدي، سياسة فرنسا الثقافية لبنان دراسة حالة 1959-1986، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،2009.

ثالثاً الصحف والمجلات

1- عبد الأمير محسن جبار، الحروب الأهلية اللبنانية(1841-1860) دراسة تحليلية في أُصولها السياسية والإجتماعية، المجلة السياسية والدولية ،السنة الأولى، العدد الثالث، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2006.